# الحسبة والمحتسبون فى مصر

يحسن تحديد المقصود بلفظى الحسبة والاحتساب فقد وردا فى كتب الفقه واللغة . فمن حيث اللغة يطلق لفظ الحسبة لمعنيين : الأول بمعنى الحساب والثانى بمعنى التدبير . إذ يقال حسن الحسبة فى الأمر حسن التدبير له .

أما لفظ الاحتساب فله معنيان أيضاً أحدهما بمعنى العدد والحساب ومنه قول النبى صلى الله عليه وسلم . من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه . أى من صام وهو يؤمن بالله ورسوله ويعتد صومه عند الله . . .

والمعنى الثانى الإنكار على الشىء .

وفى الشرع يقصد بالحسبة والاحتساب الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه . والنهى عن المنكر إذا ظهر فعله . أى محاولة جعل الحياة السائرة موافقة لأحكام الشريعة .

وفى مصطلح التاريخ يقصد بالحسبة الوظيفة التى تراقب تنفيذ أحكام الشريعة فيما هو حادث فعلا فى المجتمع الإسلامى على اختلاف طبقاته من حيث المعاملات الجارية بين أفراده وواجباتهم نحو الدولة وأحوالهم الشخصية . وما قد يترتب على مخالفتهم من إلحاق الضرر بالمصلحة العامة .

ومصادرنا عن الحسبة تشمل كتب الفقه والحسبة والتاريخ .

ويرجع الفقهاء ظهور وظيفة الحسبة إلى بدء قيام الدولة الإسلامية وتحوّل المجتمع العربى إلى مجتمع إسلامى خاضع لحكومة مركزية تستمد قانونها من الشريعة وقد جعل الفقهاء أساس وظيفة الحسبة وسائر الوظائف الإسلامية . الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . وقسم الماوردى . وهو من أقدم الفقهاء الذين كتبوا عن الحسبة . الأمر بالمعروف ثلاثة أقسام : أولها ما يتعلق بحقوق الله وهو خاص بالعبادات مثل تأدية صلاة الجمعة وشروط انعقادها . والطهارة وشروطها المختلفة . والثانى ما يتعلق بحقوق الآدميين مثل ترميم المساجد والأسوار ومعونة أبناء السبيل وتنظيم المعاملات التجارية . والثالث ما هو مشترك بين حقوق الله

وحقوق الآدميين كالأحوال الشخصية ومراقبة معاملة الإماء والرفق بالحيوان والنظر فى أمر اللقطاء .

أما من حيث المنكرات التى ينهى عنها المحتسب فإنها تشمل :

مخالفة أصول العبادة كالجهر فى الصلاة حيث يجب الإسرار . والزيادة فى الصلاة والآذان . والإخلال بالطهارة . والجهر بعدم الصوم فى رمضان . والامتناع عن دفع الزكاة مع الميسرة . والتصدى لعلم الشرع بدون مؤهل . والوقوف فى مواقف الريب ومظان التهمة . وشرب الخمر والزنا . والمجاهرة بإظهار الملاهى المحرمة . والبيوع الفاسدة . وغش المبيعات وتدليس الأثمان . والربا . والتطفيف والبخس فى الكيل والوزن . والتبايع بما لم يألفه أهل البلد من المكاييل والموازين التى لا تعرف فيه وإن كانت معروفة فى غيره . والتعدى على حد الجار وحق الأجير . وغش وتدليس أرباب الحرف والصنائع . والإشراف على منازل الناس . وارتفاع مبانى أهل الذمة على مبانى المسلمين . ومخالفة الذميين لما شرط عليهم من شروط خاصة . واستهانة القضاة بالمتقاضين . وتعذيب الحيوان . وزيادة حمولة السفن . والتضييق على المارة فى الطرقات . وسلوك النساء فى الأسواق

وقد وضع الفقهاء شروطاً خاصة يجب أن تتوافر فيمن يتولى وظيفة الحسبة . فاشترطوا أن يكون مكلفاً قادراً مؤمناً عادلا . عفيفاً عن أموال الناس . متورعاً عن قبول الهدية من أرباب الحرف والصنائع . عالماً بالشرع وأحكامه . مواظباً على سنن رسول الله . متصفاً بالرفق ولين القول وطلاقة الوجه والصبر . واشترطوا فى أعوان المحتسب هذه الصفات أيضاً .

ولما كان الغرض من الحسبة هو المنع من فعل المنكر ومجازاة من يرتكبه فقد خول المحتسب حق توقيع العقوبة وتنفيذها فى الدعاوى التى تتعلق بالمنكرات الظاهرة إذا أقر المخالف بارتكابها أو ضبط متلبساً بفعل هذا المنكر . ويطلق على العقوبة التى يفرضها المحتسب التعزيز . وهو يختلف بحسب كبر الذنوب وصغرها وحال المذنب ومقدار الذنب . ويشمل التعزيز التوبيخ والزجر بالكلام والحبس والضرب والنفى عن الوطن . وليس للمحتسب الحق فى تنفيذ الحدود الشرعية إلا فى الأحوال المأذون بها من الإمام .

هذه هى الحسبة من الناحية النظرية . أما مقدار انطباقها على الحياة العملية فهذا تكشف عنه كتب التاريخ عند تعرّضها لوصف أحوال المجتمع فى العصور المختلفة . ليس من شك فى أن مظاهر وظيفة الحسبة قد وجدت منذ قيام الدولة الإسلامية إذ يصور لنا القرآن الكريم وأحاديث النبى وأعماله حياة المجتمع العربى قبل الإسلام وفى أثناء حياة النبى من حيث التطفيف والبخس فى الكيل والوزن . والربا بأنواعه المختلفة . وعقود البيع الفاسدة . وتلقى السلع قبل نزولها إلى السوق . والاحتكار وشرب الخمر والزنا . والغش فى المبيعات والجلوس فى الطرقات وإظهار المنكرات وكثرة الفسوق والمظالم .

واستطاع النبى وأصحابه أن ينشروا تعاليم الإسلام ويرشدوا العرب إلى الحياة الإسلامية الصحيحة . فعين النبى عمر بن الخطاب على سوق المدينة . وعين سعيد بن العاص على سوق مكة .

واستمر الخلفاء الراشدون يسيرون على نهج النبى ومنواله . فلما اتسعت الدولة الإسلامية واستقر كثير من العرب فى البلاد المفتوحة واقتضى الأمر تنظيم أعمال الحكومة وتعيين موظفين فى هذه الجهات يستمدون سلطتهم من الخليفة ، توزعت أعمال الحسبة فى عصر الخلفاء الراشدين والأمويين وأوائل عصر العباسيين بين القاضى وصاحب الخراج وصاحب الشرطة إلى أن اجتمعت لشخص موظف واحد يطلق عليه المحتسب فى عهد الخليفة المهدى لأسباب متعددة منها اهتمام الخلفاء العباسيين بجعل الشريعة الإسلامية أساساً لحكمهم ومحاولة فقهاء الدولة التوفيق بين الشريعة وبين ما هو سائد فى البلاد من عادات وتقاليد بشرط عدم مخالفتهم لأحكام الشريعة والسوابق القضائية . ومنها اندماج المسلمين فى سكان البلاد المفتوحة فنقلوا عنهم كثيراً من العادات والتقاليد وألفوا أسلوب حياتهم بما فيها من خير وشر . وعرف المسلمون كثيراً من نظم الرومان والفرس التى تتعلق بأمور الحسبة فأقروا منها ما يتفق مع الشريعة . والدليل على ذلك ما قام به الخليفة المنصور من نقل الأسواق إلى خارج مدينة بغداد وترتيبها وفق أصنافها كما أشار بذلك رسول ملك الروم الذى زار بغداد عقب الفراغ من بنائها . وذلك خوفاً من تسرّب أخبار الدولة إلى الخارج بسبب اختلاف التجار من

جميع الأجناس إلى الأسواق فى داخل المدينة . وما قام به الخليفة المهدى من فرض الخراج على الحوانيت وتعيين وال من قبله لمراقبة الأسواق . وقد كان لكثرة عدد السكان فى بغداد ونشاط المعاملات التجارية وتعدد دور العزب وتسرب الأموال الأجنبية للعاصمة أثر كبير فى أعمال المصارف مما دعا إلى الحرص فى مراقبة النقود والتشديد فى عيارها .

وإذا أضفنا إلى العوامل السابقة ما امتاز به عصر المهدى من ظهور فرق ومذاهب مناوئة لسلطة الحكومة مثل الزنادقة والذين يقولون بالرجعة ومحاولتها استغلال طبقات العمال والصناع مما قد يؤدى إلى قلب نظام الحكم مما دعا إلى تعيين عبد الجبار المحتسب وتكليفه بالقبض على كل الزنادقة الموجودين بالبلاد والتنكيل بهم تبين لنا أن اختصاص المحتسب أخذ يتسع منذ هذا العصر فاجتمع له ما كان بين القاضى وعامل الخراج وصاحب الشرطة من أمور الحسبة . ويؤيد ذلك وجود صنجة مصرية مؤرخة فى سنة ١٦٩ هـ ومحفوظة الآن بالمتحف البريطانى ومرسوم باسم إسماعيل ابن صالح المحتسب فى ولاية الفضل بن صالح على مصر . . .

## الحسبة فى مصر

كانت أعمال الحسبة بمصر فى عهد الولاية — منذ الفتح الإسلامى حتى قيام الدولة الطولونية — كانت موزعة بين القضاة وعمال الخراج وأصحاب الشرطة فقد تولى بعض القضاة النظر فى أموال اليتامى . والإشراف على دار الضرب وتنفيذ القيود الشرعية الخاصة بأهل الذمة . ومنع بعضهم شيوخ المصريين من لبس القلانس الطوال التى كان يتميز بها القضاة العباسيون . وعمل بعض أصحاب الشرطة على إبطال النداء على الجنائز . والنهى عن قراءة القرآن بالألحان . ومنع النساء من التردد إلى الحمامات والقبور وسجن المخنثين والنوائح . وأخذ المصلين بتمام الصفوف . والنهى عن شق الثوب على ميت . وتسويد الوجه أو حلق الشعر أو صياح النساء . أما عمال الخراج ، وقد تبين من دراسة المأسوف عليه المسيو كازانوفا لمجموعة Innes من الصنجات المصرية التى ترجع للعصر العباسى

الأول أن أسماء بعض عمال الخراج قد نقشت على هذه الصنجات ، وتولى بعضهم الإشراف على دار العيار وجعل فريق منهم خراجاً على الأسواق ، وكسر آخرون أوانى الخمور وعطلوا الحمامات .

وعلى الرغم من استقلال مصر فى عهد الطولونيين واستقلال وظيفة الحسبة . فإن بعض القضاة قد جمعوا فى أيديهم المظالم والأحباس والحسبة .

وأهمل أمر الحسبة فى عهد الأخشيديين مع ما عرف عن المصريين من إظهار الملاهى والمنكرات فى أعيادهم القومية مثل عيد الغطاس . فاكتفى بعضهم بالحصول على البراطيل من الباعة . وهذا يفسر لنا اضطراب الأسعار واختفاء الخبز وثورات الجند فى أواخر الدولة الأخشيدية مما حدا بفريق منهم إلى مكاتبة المعز لدين الله الفاطمى للقدوم إلى مصر .

فلما جاء جوهر الصقلى إلى مصر فاتحاً كان أول عمل قام به محتسب الدولة الفاطمية . سليمان بن عزة — معالجة الأزمة الاقتصادية . فضرب جماعة من الطحانين وطيف بهم . وجمع سماسرة الغلات بمكان واحد . فلا تباع الغلات إلا بهذا المكان وبحضور المحتسب . وقد كان لانتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر وإنشاء القاهرة ونشر المذهب الشيعى أثر كبير فى أعمال الحسبة من حيث الاعتراف بالأصناف ( النقابات ) واستمالة العامة للدخول فى المذهب الجديد وكبت كل ما فيه إشهار لمذهب السنة . ويضاف إلى ذلك الانقلا ب الذى جاء به الخليفة الحاكم بأمر الله . والأزمات الاقتصادية المتخلفة عن انخفاض النيل والتنازع بين عناصر الجيش والتنافس بين الوزراء وضعف الخلفاء . فاشتهر المحتسبون فى مراقبة الصيارف والحمامات ومنع عجين الخبز بالأرجل . وتحريم ذبح البقر إلا فى أيام عيد النحر . وتهديد النخاسين بالعقاب إذا ما باعوا عبداً أو أمة لذمى . ومنع النساء من التبرج والخروج خلف الجنازات . وإعداد كثير من محصول العنب وتقييد بيع العسل حتى لا يتخذ منه النبيذ . ومراعاة كنس الأسواق ورشها وتعليق القناديل على الحوانيت. وإلزام أهل الذمة بالقيود الشرعية .

وعندما يحدث غلاء نتيجة لأزمة اقتصادية . كان الخبز يختفى من الأسواق ويكثر التلاعب بالنقود ويختزن التجار الحبوب وتتعطل أعمال الزراعة . فتعمد

الحكومة الفاطمية إلى إبطال المعاملة بالنقود المتداولة وتصك غيرها . وتحدد أسعار المواد الغذائية . وتعاقب السوقة وتهددهم بالقتل وتشهرهم فى الأسواق . وتصادر ما فى مخازن التجار من حبوب . وتنشط لمراقبة أرباب الحرف والصنائع وتعاقب عرفاءهم الذين يستغلون هذه الظروف ويبيعون بالأسعار المرتفعة اعتماداً على سلطانهم الحكومى كما حدث فى عهد المستنصر حينما أمر الوزير اليازورى بصرف عريف الخبازين عن وظيفته ومعاقبته وإغلاق دكانه . وكانت الحكومة تقدر ما يحتاج إليه الجمهور فى كل يوم من الغلة . وتقدر الغلال التى قبل التجار أن يبيعوها بالسعر المحدد . وما تدعو إليه الحاجة بعد ذلك يؤخذ من غلات الحكومة ويوزع على الطحانين بالسعر المحدد فتنفرج الأزمة .

وبسقوط الدولة الفاطمية فى سنة ٥٦٧ هـ دخلت مصر فى عهد جديد . إذ عادت إلى المذهب السنى وتزعمت العالم الإسلامى فى نضال الصليبيين . وترك الفاطميون من خلفهم طائفة من الفرق الشيعة مشتتة فى أنحاء العالم الإسلامى تحاول الانتقاض من حين إلى آخر على الحكومات الإسلامية القائمة . ولقد نشط الفقهاء — بتشجيع الدولة الأيوبية — لإحياء معالم السنة فوضعوا كثيراً من الكتب التى تناولت دراسة المجتمع الإسلامى من جميع النواحى . ومن بين هذه الكتب كتاب نهاية الرتبة فى طلب الحسبة[1] الذى وضعه عبد الرحمن ابن نصر الشيزرى . ويعتبر هذا الكتاب أساساً لما كتبه من جاء بعد الشيزرى من المؤلفين فى موضوع الحسبة من الناحية العملية . وبذلك تعتبر هذه الكتب من أهم المصادر عن الحسبة . وتدل كثرة النسخ الخطية الموجودة من كتاب الشيزرى فى جهات مختلفة وبتواريخ مختلفة وحرص كثير من المحتسبين على اقتنائه على أثره فى توجيه المحتسبين عند مباشرتهم لوظيفة الحسبة .

يرشد الكتاب المحتسب إلى ضرورة ترتيب الأسواق حسب تجانسها فى الصنائع ومراعاة نظافتها وعدم إخراج مصاطب الدكاكين عن الحدود الموضوعة لها . وإلى الاهتمام باختيار العرفاء والأعوان فيستطيع معرفة الغشوش وما يجلب إلى الأسواق من السلع وما تستقر عليه من الأسعار . ولما كان الخبز هو الطلب

(١) طبع بالقاهرة سنة ١٩٤٦ .

الرئيسى للمستهلك ولا بد من توافره فى الأسواق . فينبغى للمحتسب أن يفرض على الطحانين مقادر معينة يرفعونها كل يوم إلى حوانيت الخبازين . ويكتب فى دفتره أسماء الخبازين ومواضع حوانيتهم ومقدار ما يوزعه كل حانوت فى اليوم الواحد وضرورة تخصيص أفران للسمك غير أفران الخبز .

ومن الصنائع ما يستطيع المحتسب والعرفاء اكتشاف الغشوش الحادثة بها من الطعم والرائحة والمكسر ومجرد النظر والخبرة بحيل أربابها . ومنها ما لا يمكن معرفة غشوشها مثل العقاقير والعطارة والأشربة وبعض الأطعمة . فيعمل المحتسب على مراقبة أربابها وتحليفهم وتخويفهم .

ويشير الكتاب إلى كثرة الباطنية والروافض فيدعو المحتسب إلى العمل لما فيه إظهار معالم السنة وحث المعلمين على تلقين الصبيان أصول السنة ونهيهم عن حفظ أشعار الروافض . ومنع الجلوس فى المساجد لحديث الدنيا .

ويعطينا الكتاب صورة لما يحتويه حانوت من حوانيت المدن الإسلامية فى العصور الوسطى . إذ أن حانوت السمان — مثلا — كان يحوى كثيراً من حاجات البيوت مثل التمر والزبيب والزيت والعسل والشيرج والخل واللبن والمخلل والجبن المحفوظ فى الخوابى والعسل النحل والكراويا والحناء والقار . ويراعى المحتسب أن تكون هذه البضائع مصونة فى أوعية خاصة لئلا يصل إليها الذباب وهوام الأرض أو يقع عليها شىء من التراب . كما يأمرهم بنظافة أثوابهم وغسل مغارفهم وآنيتهم وأيديهم ومسح موازينهم ومكاييلهم .

وعلى الجملة فقد بسط المؤلف الوسائل التى يستطيع بها المحتسب مباشرة وظيفته فى المدينة الإسلامية . وأورد جميع الحرف والصنائع التى يحتاج إليها الناس فى معائشهم اليومية .

وقد تأثرت الأمارات الصليبية فى الشام بما عند المسلمين من وظائف . فنقلت إليها فى القرن السادس الهجرى ( الثانى عشر الميلادى ) وظيفة الحسبة لفظاً ومعنى . إذ كان المحتسب يتولى مراقبة الغشوش فى الصناعات المختلفة . ويراعى وجود الخبز فى الأسواق ويراقب السلع المعروضة للبيع بحيث لا تزيد الأثمان عما يقرره مجلس الحكم والدلالون والمنادون . وكان المحتسب يطوف بالمدينة

كل يوم ليقف بنفسه على أحوال أهل الأسواق ويتأكد من عدم وقوع أية مخالفة . وقد كان له فئة من العيون والأعوان تحيطه بجميع المخالفات التى لا يستطيع أن يكتشفها أو يمنعها بمفرده .

وكانت العقوبات التى يقررها المحتسب متنوعة كالمصادرة أو الإعدام أو قطع عضو من أعضاء جسم المخالف .

أما فى عصر المماليك (٦٤٨ — ٩٢٣ هـ) فقد انفرد المقريزى بتقسيم هذا العصر قسمين : يمتد أولهما إلى نهاية حكم برقوق سنة ٧٩١ ويمتاز بحسن الأخلاق وتعظيم الإسلام فأصبحت وظيفة الحسبة فى الطبقة الأولى من الوظائف الدينية وعم نفعها جميع أنحاء القطر المصرى . إذ كان المحتسب فى القاهرة يتصرف فى أمور الحسبة بها وله نواب بالوجه البحرى . وكان محتسب مصر يعين نواباً عنه فى الصعيد . واختصت الإسكندرية بمحتسب مستقل . وقد كان محتسب القاهرة يعين من قبله نواباً عنه فى بعض أحياء القاهرة . وفى بعض الأحيان يختص بعض هؤلاء النواب بالنظر فى بعض فروع الحسبة مثل مراقبة الخبازين أو الحلوانيين أو الطباخين أو الشوائين . وعلى الرغم من حدوث كثير من الأوبئة والمجاعات فى هذا العصر . فقد استطاع المحتسبون توفير المواد الغذائية للشعب وساهم السلاطين بفتح شونهم وتوزيع الغلات على الطحانين والخبازين .

أما فى العصر المملوكى الثانى فقد كان المماليك يجلبون فى أثنائه رجالا من أرباب الحرف والصنائع وتركوهم من غير تربية فصاروا أرذل الناس وأجهلهم بأمور الدنيا وأكثرهم إعراضاً عن الدين . واستطاع كثير منهم الوصول إلى وظيفة الحسبة بالرشوة والتقرب للسلطان . ففسدت أمور الوظيفة . وساءت الأحوال الاقتصادية تبعاً لذلك وتبعاً لظروف أخرى مثل احتكار السلطان لبعض المواد كالصابون والأخشاب والزيت وبيعها بأثمان مرتفعة . وكثرة الضرائب التى فرضها المحتسبون على أهل الأسواق وتواطؤهم معهم فأسرفوا فى الغش والتدليس وعدم الاكتراث بمصالح الجمهور . واضطراب الفلوس حتى أصبح التعامل بها بالوزن . فإذا أضيف إلى هذه العوامل فساد الأداة الحكومية وارتفاع إيجارات الأراضى وأثمان التقاوى والمواشى وضيافات عمال الحكومة فى القرى . وما يطلب

من الفلاحين من كرى المصارف والأعمال العامة . وهجرة السكان وعدم الأمن وكثرة الأوبئة والمجاعات . تبين لنا إحساس الناس على اختلاف طبقاتهم بوطأة الغلاء . وأمكن تعليل المظاهرات المتعددة التى كان يقودها العامة ضد المحتسبين وبعض السلاطين . واكتفى المحتسبون فى هذا العصر بتعليل هذا الفساد بانتشار الفجور والمنكرات وخروج الذميين عن القيود الشرعية فحرموا على النساء الخروج إلى الأسواق والسير وراء الجنازات والتردد إلى الحمامات وإلزام أهل الذمة بالقيود الشرعية . وهذا الفساد يفسر لنا السبب فى فشل المقريزى فى تأدية أعمال الحسبة فى هذا العصر وذلك لأنه ليس لديه من الوسائل ما يستطيع بها أن يرضى السلطان . ويمنعه دينه وتقواه أن تمتد يده إلى أكل أموال الناس بالباطل . ولعل هذا الفشل هو الذى دعاه إلى أن يؤلف بعض الكتب المتصلة بأعمال الحسبة فى مصر مثل إغاثة الأمة بكشف الغمة وشذرات العقود فى ذكر النقود والأوزان والأكيال الشرعية .

ولما أصبحت مصر ولاية عثمانية منذ سنة **٩٢٣** ﻫ تغيرت عملتها وموازينها ومكاييلها . فنشط المحتسبون فى أوائل هذا العصر فى تأدية وظيفتهم . إذ كان المحتسب يطوف بالقاهرة كل يوم ثلاث مرات لمراقبة السوقة ومعاقبة الطحانين والخبازين ويسعر المواد الغذائية كاللحم والجبن والدقيق . وقد شاهد السائح ليو الأفريقى الذى زار مصر فى ذلك الحين ( سنة ١٥١٧ م ) المحتسب يضرب الباعة ويخرم أنوفهم ويعلق الخبز عليها . وكان يتبعه كثير من الفقراء يجمعون الخبز المصادر بسبب نقص الوزن . كما رأى السائح الفونس Lucas عند زيارته للقاهرة فى القرن الثامن عشر الميلادى — المحتسب ممتطياً جواداً يتبعه عشرون من الانكشارية مزودين بالعصى . وكان بركابه جلاد يحمل الميزان والصنجات . فإذا وجد الخبز ناقصاً عن الوزن المقرر أمر بضرب المخالف بالعصى على قدميه . ويخرم أنفه وتعليق الرغيف بخيط غليظ فيه .

وقد تأثرت هذه الوظيفة بما كان يحدث بين طوائف الجند من فتن وحروب وبما حاق بسلطة الوالى من الضعف . فاحتمى بعض أرباب الحرف بزعيم عزبان . واحتمى أكثرهم بزعيم الانكشارية وهو والى الشرطة . ووضع كل تاجر

شارة على حانوته تدل على الوجاق الذى ينتمى إليه . وكذلك رفعت مراكب التجار أعلام الوجاقات المختلفة التى تحتمى بها فضعفت سلطة المحتسب واشتط التجار فى رفع الأسعار حتى يتسنى لهم دفع ما قرر عليهم لأرباب الوجاقات وصار من أعمال المحتسب المحافظة على النظام أثناء الدروس التى كانت تلقى بالأزهر . والفصل فى المنازعات التى تحدث بين المجاورين . أو بين هؤلاء وبين الأهالى بعد أن يعجز مشايخ الأروقة وشيخ الأزهر عن الفصل فيها . وكان المحتسب يتعهد أحياناً بجراية الأزهر إذا توقف القائم بهذا العمل عن أداء مهمته .

ولما كانت وظيفة الحسبة قد أصبحت فى هذا العصر التزاماً صريحاً فقد صار لمتوليها الحق فى جمع العوائد والرسوم من السوقة ليدفع المطلوب منه وكان يتعهد أحياناً بشراء المواد الغذائية للدولة فيشترى الجبن والبصل لغذاء الجنود المعينيين للقلاع وفقراء سيدى أحمد البدوى وسيدى إبراهيم الدسوقى ووالى بحر النيل والبحارة . ويشترى أيضا الحماض اللازم لصناعة أشربة وأدوية السلطان . والدقيق المطلوب لعمل البقسماط الميرى . والزيت المطلوب لسراى الوالى . وقد جرت العادة بخصم أثمان هذه الأشياء من أصول التزاماته .

واحتفظ الفرنسيون — عقب دخولهم إلى القاهرة — بمنصب الحسبة لأحد الأتراك وذلك بإشارة أعضاء الديوان الوطنى « لأن سوقة مصر لا يخافون إلا من الأتراك ولا يحكمهم سواهم » . واشتركوا مع المحتسب فى الاحتفال برؤية هلال رمضان ومولد النبى . واستخدموه فى جمع الغرامة من أرباب الحرف والصنائع ولجأوا إليه فى إدخال الطمأنينة فى قلوب المصريين عند فساد أحوالهم فى أواخر عهدهم بمصر .

ولما غادر الفرنسيون مصر سنة ١٢١٦ (١٨٠١) رجعت الفوضى إلى ما كانت عليه . وكثر تعدى الجند العثمانى على العامة وأرباب الحرف وانتشروا فى القرى واشتغلوا فى بيع أصناف المأكولات . وتولى بعضهم رياسة بعض الحرف. فضعفت سلطة المحتسب وارتفعت الأسعار واشتد الغلاء وتواطأ المحتسبون مع المتسببين . واضطر خسرو باشا والى مصر إلى إعدام والى الشرطة والمحتسب .

وشنق كثير من الباعة على حوانيتهم . وخرم غيرهم من أنوفهم . فارتاع الناس واشتد خوف أرباب الحرف واضطروا إلى إظهار ما أخفوه وتخفيض الأسعار. وكثرت البضائع والمأكولات .

وسرعان ما زالت هذه الشدة فى السنة التالية ١٢١٧ هـ (١٨٠٢) . فتواطأ المحتسب مع المتسببين فى مقابل زيادة العوائد عليهم . وجعل جزءاً منها لخزينة الباشا والكتخدا . وزادت الأحوال سوءاً فى أثناء فتن الجند ضد خسرو باشا وبعد مقتل طاهر باشا وتغلب الأرناؤط على الحكم فتوالى عزل ولاة الحسبة . ولجأ الناس إلى السيد عمر مكرم نقيب الأشراف يطلبون حمايته إلا أنه لم يستطع معالجة الأحوال إذ استعان بالمحتسب فى تأمينهم .

ولما ولى محمد على إمارة مصر سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥) أدرك هذه الفوضى بشتى مظاهرها . إذ راعه أن الإجراءات التى اتخذها المحتسب ضد الباعة وأهل الأسواق عديمة الجدوى . وتكرر على مسامع الباشا أفعال السوقة وعدم مبالاتهم بالضرب والإيذاء وخرم الأنوف والتشهير . فوقع اختياره على مصطفى كاشف كرد فولى الحسبة سنة ١٢٣٢ هـ (١٨١٧ م) وأخذ فى الطواف بالباعة والأسواق ليلا ونهاراً . ويفتش عن السمن والجبن ونحوهما . مما هو مخزون . ويدفع الأثمان لأربابه بالسعر المقرر ثم يوزعه على أرباب الحوانيت . فيبيعونه للجمهور بزيادة طفيفة . وكان يذهب إلى بولاق فى آخر الليل ليتلقى ما يرد من هذه المواد ويعرف أسعارها مضافاً إليها المكوس المفروضة عليها . فيصاحبها إلى أماكن البيع ويباشر بيعها بنفسه أو بواسطة نوابه . وقد تعرض أيضاً لما كان يرد للناس وأكابر الدولة فى السمن والبطيخ والدجاج فيشترى جانباً منها لتوزيعه على أرباب الحوانيت ويسمح بالجانب الآخر لأربابها . وتعددت أحكامه إلى بضائع تجار الأقمشة الهندية فطلب قوائم مشترياتهم . وأمر بكنس الأسواق ورشها بالماء وإيقاد القناديل على أبواب الدور والحوانيت . وأمر نصارى الأرمن والأروام والشوام بالتزام القيود الشرعية . وكان إذا سار تقدمه فريق من الخدم ثم حامل الميزان ثم فريق يحمل السياط لضرب الذى ينقص فى الميزان ويتبعه فريق من الخيالة . إلا أن هذا المحتسب أسرف فى معاقبة المخالفين بعقوبات

شاذة فأقعد بعض صناع الكنافة على صوانيهم لأنهم رفعوا الأسعار . وحطم أوانى الفخار ( القلل ) على رأس بائع لأنه نادى عليها بأنها من صناعة قنا بينما كانت من عمل سمنود . ولقد تقدم الباعة وأكابر البلد وكبير التجار وأهل الذمة بالشكوى إلى محمد على من تصرفات هذا المحتسب . فأمره ألا يتعدى حكمه الباعة وأن يؤدب بالكرباج ولا يستخدم الدبوس . وأشيع بين السوقة عزله فأظهروا الفرح وأخفوا ما كان ظاهراً بين أيديهم من السمن والجبن وعادوا إلى حالتهم الأولى من الغش وغلاء الأسعار .

وقد وضعت لائحة الاحتساب فى سنة ١٢٤٥ (١٨٣٠) وتتضمن الشروط التى ينبغى أن تتوفر فى المحتسب من حيث الإخلاص والصدق والسمعة الحسنة والشدة . ثم اختيار طائفة من ذوى الفطنة يتجسسون على أصحاب الدكاكين لمعرفة الغشوش فى الأثمان والأوزان . وتعيين طائفة من الشرطة للقبض على المخالفين . وتحديد العقوبات التى توقع على المخالفين كالضرب بالسوط والنفى والتشغيل بعد الضرب وإغلاق الدكان وطرد صاحبه إلى بلاده وإخراجه من طائفة الباعة .

وقد بقيت وظيفة المحتسب التزاماً حتى سنة ١٢٣٤ (١٨١٩) فألغى التزامها وأصبح المحتسب موظفاً تابعاً لديوان الخديوى منذ سنة ١٢٥٣ ﻫ وقد عين له مرتب خاص . وأصدر محمد على فى سنة ١٢٥٠ ﻫ أمراً بمنع المحتسب ومشايخ الصناع والحرف وجميع الطوائف من مطالبة الأهالى بأداء العوائد التى كانوا يأخذونها منهم ظلماً وهى عوائد الرؤية والتسعيرة . ورد ما استولى عليه المحتسب من الأهالى وإنفاقها فى الأعمال الخيرية لصعوبة معرفة من دفعها . وأمر بإعلان الأهالى بإلغاء هذه العوائد بكتابة هذا القرار على لوحات تعلق على جدران الشوارع ومفترق الطرق .

وظلت هذه الوظيفة موجودة فى أضيق حدودها بمصر بعد محمد على إلى أن نظمت الإدارة الحكومية فى عهد سعيد . فتوزعت اختصاصات المحتسب بين مصالح متعددة .

ونستطيع أن نجد مظاهر الحسبة فى الوقت الحاضر موزعة فى مصالح

مختلفة إذ اختصت المحكمة الشرعية بما يتعلق بالأحوال الشخصية وتنظيم الاحتفالات الخاصة – بالاشتراك مع محافظة القاهرة – برؤية هلال رمضان وعيد وفاء النيل أما الأسواق وتنظيمها ومراعاة الشروط الصحية بها ومراقبة المأكولات والأسعار فإن ذلك من اختصاص وزارة الصحة ووزارة التجارة والصناعة . ويتولى رجال الشرطة منع الزحام فى الطرقات ومراقبة الآداب العامة والمحافظة على سير الجنازات ومراقبة المذاهب الاجتماعية المخالفة لما هو مألوف لأهل البلد . وتشرف المحافظة على تنظيم الاحتفالات والمذابح . . . وتشرف وزارة الشئون الاجتماعية على الموالد وتنظر فى أمور العمال والملاجىء . وترك لوزارة المعارف أمر الإشراف على التعليم . ويشرف على مجالس الوعاظ إدارة المعاهد الدينية والأزهر ووزارة الأوقاف ووزارة الشئون الاجتماعية . ويكشف الموازين والمكاييل المغشوشة مصلحة الموازين والمكاييل . وتقوم مصلحة الدمغة بمعرفة النقود الصحيحة من الزائفة . وتنظر المحاكم الحسبية فى شئون أموال اليتامى والمحجور عليهم . وتراقب وزارة الصحة الصيادلة ومخازن الأدوية ومدعى الطب[١] .

السيد الباز العرينى

---

(١) محاضرة ألقيت بدار الجمعية فى ٨ أبريل ١٩٤٨ .